



إن الحمد لله نحمه، ونستعينه، ونستغفره ونعود بالله من شور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا من يهدى الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده ولا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن شعيرة الأضحية عبادة عظيمة شرعاً المولى تبارك وتعالى لحكم بلية منها إحياء سنة إبراهيم الخليل عليه السلام، عندما أمره أن يذبح ولده إسماعيل عليه السلام، ثم فدأه بكبش عظيم فذبحه عنه. ومن نعمة الله عزوجل أن كثيراً من المسلمين قد حافظ على هذه الشعيرة، والحمد لله رب العالمين. ثم يخرج علينا ضال مضل ينشر لنا دين جديد يقول بأنه يجوز أن تكون الأضحية من الطيور وهذا مذهب الظاهيرية، ونترك سنة سيد البرية وإجماع المسلمين. ولا حول ولا قوة إلا بالله

تعريف الضحايا :أولاً

لغة الأضحية اسم لما يضحي به، أو لما يذبح أيام عيد الأضحى.

اصطلاحاً: هي ذبح حيوان مخصوص بنية القربة في وقت مخصوص. أو ما يذبح من بهيمة الأنعام أيام عيد الأضحى تقرباً إلى الله عز وجل. وهي شعيرة من شعائر الإسلام بدليل الكتاب والسنة وإجماع الأمة.

دليل الكتاب

أَسْلَمُوا رَزْقَهُمْ مِّنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ فَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَحْدَهُ فَلَهُ وَلَكُلُّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا لِيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَىٰ مَا) (الحج: 43 ويشير المخترين

(الأنعام: 162 مِنْ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَقَالَ تَعَالَى :

(الكوثر: 2 فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحِرْ وَقَالَ تَعَالَى :

(الحج: 37 لَكُنْ يَتَالَ اللَّهُ لَحُومَهَا وَلَكُلُّ دِمَاؤُهَا وَلَكُنْ يَتَالَهُ التَّقْوَىٰ مِنْكُمْ وَقَالَ تَعَالَى :

دليل السنة

« متفق ضحى النبي صلى الله عليه وسلم بكبشين أملحين ذبحهما بيده وسمى وكبر، وضع رجله على صفا هما عن أنس بن مالك قال: « عليه »

(رواه البخاري والنمسائي بكبشين كان يضحي بكبشين . وقال أنس : وأنا أضحى) :أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعنه

« رواه الصلاة فقد تم نسكه وأصاب سنة المسلمين من ذبح بعد عن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « البخاري

(ينظر في سواد ويأكل في سواد يمشي في سواد يضحي بكبش أقرن فحيل وعن أبي سعيد قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه مسلم

دليل الإجماع

أجمع أهل العلماء على مشروعيتها، حكاها ابن قدامة في المغني.

حكم الضحايا :ثانياً

هي سنة؟ اختلف العلماء في الأضحية على قولين هل هي واجبة أم

ذهب بالوجوب أبو حنيفة على المقيمين في الأمصار الموسرين، ولا تجب على المسافرين، وروي عن مالك مثل قول أبي القول الأول: أخرجه ابن " من وجد سعة لأن يضحي فلم يضع فلا يحضر مصلاتاحتيفة، وهو قول الأوزاعي. واستدلوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "

ماجه وأحمد. وكذلك فعله والاقتداء به.

ذهب الجمهور إلى أنها سنة مؤكدة، ورخص مالك للحج في تركها بمني. ولم يفرق الشافعي في ذلك بين الحاج وغيره: **القول الثاني**
 واستدلوا بالآحاديث التالية:

وأراد أحدكم أن يضحي فلا إذا دخلت العشر - حديث أم سلمة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "1) وقالوا هذا دليل على أن التضحية ليست بواجبة ، لقوله صلى الله عليه وسلم " مسلم. يمس من شعره ويشره شيئاً فجعله مفروضاً إلى إرادته ، والواجب لا يعلق على الإرادة) ، وأراد

ثلاث هن عليٰ فرائض ولكم تطوع ، النحر والتور رركعتا) : استدلوا بما روي عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال 2- رواه أحمد والبيهقي (الضحي

الحديث ضعيف كما قال ابن حجر والنوي: **قلت**

وما جاء عن ابن عباس وأبي مسعود [كانوا لا يضحيان كراهة أن يُرى أنها واجبة] واستدلوا بما جاء عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهم 3- الأننصاري رضي الله عنهم في ترك الأضحية.

قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: وما نقل عن بعض الصحابة من أنه لم يصح بل اشتري لحمة فقد تكون مسألة نزاع كما تنازعوا: قلت في وجوب العمرة ، وقد يكون من لم يصح لم يكن له سعة في ذلك العام وأراد بذلك توبیخ أهل المباهاة الذين يفعلونها لغير الله ، أو أن يكون قصد بتراكها ذلك العام توبیخهم فقد ترك الواجب لمصلحة راجحة.

وأما حديث سيدنا أبي بكر وسيدنا عمر رضي الله عنهمَا كأنما فيحتمل أنهما كانوا لا يضحيان السنة والسنن لعدم غناهما لما كان: **وقال الكاساني** لا يفضل رزقهما الذي كان في بيت المال عن كفايتهما والغنى شرط الوجوب في هذا النوع.

أنواع الضحايا: ثالثاً

الأول: الجنس

أجمع العلماء على جواز الضحايا من جميع بهيمة الأنعام، واختلفوا في الأفضل من ذلك، فذهب مالك، إلى الكباش ثم البقر ثم الإبل، بعكس الهدايا. وذهب الشافعي إلى عكس ما ذهب إليه مالك.

الثاني: الصفات

البراء بن عازب رضي الله عنه . (الضعيفة) أجمع العلماء على اجتناب العرجاء البين عرجها في الضحايا والمريضة البين مرضها والعجماء أربع لا تجوز في الأضحى - وفي رواية: لا تجزئ : العوراء البين عورها ،)) : عنه قال : قام فيما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رواه الخمسة . ((والمريضة البين مرضها ، والعرجاء البين ظلعمها ، والكسير التي لا تنقي

. في من الإجزاء وكذلك أجمعوا على أن ما كان من هذه الأربع خفيقاً فلا تأثير له

واختلفوا في موضعين:

الأول: فيما كان من العيوب أشد من هذه المنصوص عليها مثل العمى وكسر الساق. فذهب الجمهور على أنها تمنع من الإجزاء، وذهب أهل الظاهر إلى أنه لا تمنع الإجزاء ولا يتتجنب بالجملة أكثر من هذه العيوب التي وقع النص عليها.

الثاني: ما كان من العيوب في سائر الأعضاء مفيدة للنقص على نحو إفاده هذه العيوب المنصوص عليها له فإنهم اختلفوا في ذلك على **ثلاثة**: **أقول**:

أحداً: أنها تمنع الإجزاء كمنع المنصوص عليها، وهو المعروف من مذهب مالك

القول الثاني: أنها لا تمنع الإجزاء وإن كان يستحب اجتنابها، وبه قال ابن القصار وابن الجلاب وجماعة من البغداديين من أصحاب مالك.

والقول الثالث: أنها لا تمنع الإجزاء ولا يستحب تجنبها، وهو قول أهل الظاهر.

الثالث: السن المشترط

أجمعوا على أنه لا يجوز الجذع من المعز بـ الثني فيما فوقه، فعن جابر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا تذبحوا إلا مسنة إلا أن تعسر عليكم فذبحوا جذعة من الضأن) رواه مسلم

ولقوله عليه الصلاة والسلام لأبي بردة لما أمره بالإعادة: (يجزك، ولا يجزي جذع عن أحد غيرك) رواه البخاري . واختلفوا في الجذع من الضأن، فالجمهور على جوازه، ولكن حمله على أن هذا على سبيل الأفضلية وقالوا : تجزئ الجذعة من الضأن ولو مع وجود الشنية وتيسيرها ، واستدلوا بحديث أم بلال - امرأة من أسلم - عن أبيها هلال عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ((يجوز الجذع من الضأن ضحية)) ، رواه أحمد وابن ماجه

وقال قوم: بل الثاني من الضأن.

الرابع: العدد

وهي عدد ما يجوز من الضحايا عن المضحين فإنهم اختلفوا في ذلك، فقال مالك: يجوز أن يذبح الرجل الكبش أو البقرة أو البدنة مضحياً عن نفسه وعن أهل بيته الذي تلزمه نفقتهم بالشرع، وأجاز الشافعي وأبو حنيفة وجماعه أن ينحر الرجل البدنة عن سبع، وكذلك البقرة مضحياً أو مهدياً، وأجمعوا على أن الكبش لا يجوز إلا عن واحد، إلا ما رواه مالك من أنه يجوز أن ينحر الرجل عن نفسه وعن أهل بيته لا على قوله: ضحية رسول الله صلى الله عليه وسلم عن **فقلنا ما هو؟** كنا بمني **فدخل علينا بلح بقر**، أنها قالت: (جهة الشركة، لما روي عن عائشة أزواجه) رواه أبو داود وابن ماجه . وخالقه أبو حنيفة والثوري على وجه الكراهة لا على وجه الإجزاء. انتهى

أوقات الذبح: رابعاً

اختلفوا فيه في ثلاثة مواضع: في ابتدائه، وفي انتهائه، وفي يتعلق بالذبح المختص بالضحايا النظر في الوقت والذبح، أما الوقت فإنهم الليلي المتخلله له.

- فاما في ابتدائه: اتفقوا على أن الذبح قبل الصلاة لا يجوز لثبت قوله عليه الصلاة والسلام: (من ذبح قبل الصلاة فإنما هي شاة لحم) رواه البخاري ومسلم الترمذى وأبو داود والنسائي.

من ذبح قبل الصلاة ، فإنما ذبح لنفسه ، ومن ذبح بعد الصلاة ، فقد تم نسكه وأصاب) : صلى الله عليه وسلم قال : قال النبي وحدث أنس رواه البخاري (ستة المسلمين

وأمره بالإعادة لمن ذبح قبل الصلاة قوله: (أول ما نبدأ به في يومنا هذا هو أن نصلِّي ثم ننحر) التخريج السابق

(الكونث: 2 إلى غير ذلك من الآثار الثابتة التي في هذا المعنى. **فصلٌ لِرَبِّكَ وَأَنْهَرُّ وَقُولَهُ تَعَالَى:**)

واختلفوا فيمن ذبح قبل الإمام وبعد الصلاة. فذهب مالك إلى أنه لا يجوز لأحد ذبح أضحيته قبل ذبح الإمام. وقال أبو حنيفة والثوري يجوز الذبح بعد الصلاة وقبل ذبح الإمام.

- وأما آخر زمان الذبح: قال مالك آخر اليوم الثالث من أيام النحر وذلك مغيب الشمس، فالذبح عنده هو الأيام المعلمات، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وجماعة.

وقال الشافعي والأوزاعي: الأضحى أربعة أيام: يوم النحر وثلاثة أيام بعده.

وروي عن جماعة منهم قالوا: الأضحى يوم واحد وهو يوم النحر خاصة، وقد قيل الضبع إلى آخر يوم من ذي الحجة وهو شاداً لا دليل عليه، وكل هذه الأقوال مروية عن السلف.

- أما الليلي المتخلله: ذهب مالك والمشهور عنه إلى أنه لا يجوز في ليالي أيام التشريق ولا النحر. وذهب الشافعي وجماعه إلى جواز ذلك.

أحكام لحوم الضحايا: خامساً

(الحج: 28 قوله **فَكُلُّوا مِنْهَا وَاطْعُمُوا الْبَائِسَ** الفقير اتفقوا على أن المضحى مأمور أن يأكل من لحم أضحيته ويتصدق لقوله تعالى:) (رواه البخاري **كُلُّوا وَتَصَدَّقُوا وَادْخُرُوا**) (الحج: 36 قوله **وَلِقُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الضَّحَائِيَا:**) (**وَاطْعُمُوا الْقَانِنَ وَالْمُعَتَرَّ مِنْهَا** **كُلُّوا** تعالى:) (ومسلم .

واستحب كثير من العلماء أن يقسمها أثلاثاً: ثلثاً للإدخار، وثلثاً للصدقة، وثلثاً للأكل .

بيع جلد الضحايا

لله لم يجز أخذ العوض عنه، ولهذا لا يعطى الجزاء لا يجوز للمضحى أن يبيع جلد أضحيته؛ لأنها بالذبح تعينت لله بجميع أجزائها، وما تعين بل يجوز التصدق به.. منها شيئاً على سبيل الأجر، **أعْطِيَ بُدْنِهِ، وَأَنْ تَصَدَّقَ بِلَحْمِهَا وَجَلُودِهَا وَأَجْلِهَا، وَأَنْ لَا أَمْرَأَيْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَقْوَمَ عَلَى**: فعن علي رضي الله عنه قال

الْجَزَّارُ مِنْهَا. قَالَ: نَحْنُ نَعْطِيهِ مِنْ عِنْدِنَا) رواه البخاري ومسلم.

ما يفعله المضحي: سادساً

من أراد أن يضحي فعليه أن يمسك عن شعره وأظفاره وبشرته من بداية دخول العسر، والمرأة كذلك إذا أردت أن تضحي عن نفسها وعن أهل رواه مسلم. (وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ فَلَيَمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ بَيْتَهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلِيَ لَهَا، لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ:)

الضحايا عن الأموات: سابعاً

لا يجوز تخصيص الميت بالأضحية فليس هذا من سنة النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد عنه بأنه ضحي عن أحد من أمواته بخصوصه، فلم يضحي عن أولاده الذين ماتوا في حياته، ولا عن زوجته خديجة ولا عن عممه حمزة ، ولم يرد عن أصحابه في عهده أو من بعده أن أحداً منهم ضحي عن أحد من أمواته.

ولكن له أن يضحي عنهم تبعاً للأحياء مثل أن يضحي الرجل عنه وعن أهل بيته وينوي بهم الأحياء والأموات، أو أن يضحي عن الأموات {أو أن يضحي **فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَ قَاتِمَا إِثْمَهُ عَلَى الَّذِينَ يَبْدَلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بِمُقْتَضِي وصَايَاهُمْ تَفِيدُهَا لَهَا وَأَصْلَهُ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: } عن الأموات تبرعاً فهذه جائزة، وقد نص فقهاء الحنابلة على أن ثوابها يصل إلى الميت وينتفع بهقياساً على الصدقة عنه.**

اجتماع الضحايا مع العقيقة والنذر: ثامناً

ولا يجمع بين النذر والأضحية؛ لأنـ في إجزاء إحداهما عن الأخرى، وأجازه الحنابلة إذا اجتمعت الأضحية مع العقيقة فقد اختلف العلماء كلاً منها مستقل عن الآخر، فالنذر يتزل منزلة الفرض لأنـ الإنسان ألزم به نفسه ولم يلزمـ الله به

هذا. والله أعلم

وأصلـي وأسلمـ على النبي الأـكرم

والله وصـحبـه وسلـمـ

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفر

تاريخ النشر : 22/09/2015

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com